

REME

www.reme.info

انخرطت تونس و الجزائر و المغرب في سياسة الانفتاح بإمضائها اتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي بهدف إنشاء منطقة للتبادل الحر في أفق الفترة (2008-2015)

هذه التحديات الجديدة المرتبطة بالاندماج في الاقتصاد العالمي تتطلب تعصير الصناعة لمجابهة المنافسة الدولية و البحث عن محاور جديدة لتنمية القدرة التنافسية.

إن المؤسسات الصغرى و المتوسطة بصفة خاصة بحاجة لدعم قدراتها لتكون مطابقة للقوانين الوطنية و خاصة الأوروبية , زيادة عن أن الجمعيات و الهياكل المهنية بصدد وضع اتفاقيات إضافية بصفة طوعية و تحالفات بين القطاعين الخاص و العام لكي تدعم أعضائها في إدخال البعد البيئي و مطابقتها للمواصفات المعمول بها.

بعث شبكة المؤسسات المغاربية للبيئة و قعت التوصية به في ختام الندوة التي التأمّت يومي 25 و 26 ماي 2003 بتونس بمساعدة التعاون الفني الألماني تحت شعار: " الشراكة مع أوروبا: مواصفات البيئة و الجودة عوامل لتنمية القدرة التنافسية للمؤسسات "

شارك في هذه الندوة ممثلين عن الوزارات المكلفة بالبيئة و الصناعة و كذلك الهياكل الممثلة للقطاع الخاص للجزائر و المغرب و تونس الذين اتفقوا على بعث هذه الشبكة لتطوير القدرة التنافسية للبيئة و استجابة للحاجيات التي وقع التعبير عنها خلال هذه الندوة.

المجلس التوجيهي للشبكة :

6 ممثلين عن الفاعلين الإقتصاديين

6 ممثلين عن الإدارات المعنية

رئيس المشروع الألماني

مدير مكتب التعاون الفني الألماني
رئاسة 2005-2007 : السيدة زهرة إدريس بشر الإتحاد التونسي للصناعة
و التجارة و الصناعات التقليدية

- لجنة التسيير:

أعضاء محليين
خبير وطني
رئيس المشاريع الألمانية المعنية
الغرفة الجزائرية للصناعة و التجارة – الجزائر

- لجنة التسيير:

أعضاء محليين
خبير وطني
رئيس المشاريع الألمانية المعنية
الكنفدرالية العامة لمؤسسات المغرب – المغرب الأقصى

- وحدة التصرف في الشبكة:

الإتحاد التونسي للصناعة و التجارة و الصناعات التقليدية – تونس
خبير وطني

- وحدة التصرف في الشبكة:

الغرفة الجزائرية للصناعة و التجارة – الجزائر
خبير وطني

- وحدة التصرف في الشبكة:

الكنفدرالية العامة لمؤسسات المغرب – المغرب الأقصى
خبير وطني

وقع إمضاء بروتوكول إتفاق بعث هذه الشبكة من طرف المنظمات المؤسسة في
ماي 2004 , و يبقى مفتوحا أمام كل المؤسسات و المنظمات التي ترغب في
الانخراط في عضوية هذه الشبكة.

هذا المشروع موجه بصفة رئيسية للمؤسسات الصغرى و المتوسطة ليوفر المعلومات و التكوين و يسهل الانتفاع بالمساعدات التي تقدمها صناديق التنمية الهادفة إلى تدعيم القدرة التنافسية خاصة فيما يتعلق بالمواصفات الدولية في ميدان البيئة و الجودة.

كما أن هناك اهتمام خاص بتبادل المعلومات و التجارب بين البلدان الثلاثة و كذلك مع الإتحاد الأوروبي.

لمن يحق الإنخراط ؟

الأعضاء المؤسسون للشبكة هم الإتحاد التونسي للصناعة و التجارة و الصناعات التقليدية و الغرفة الجزائرية للصناعة و التجارة و الكنفدرالية العامة لمؤسسات المغرب.

يمكن للمنظمات و الهياكل الممثلة للمشغلين (إتحاد الأعراف...) التي تطمح لوحدة العمل و التي تقبل التوجهات و المبادئ المتبينة من طرف الشبكة و مؤسسيها.

كما يمكن للمؤسسات التي تعمل في ميدان التأهيل البيئي و المواضيع الوقائية الانخراط في عضوية الشبكة.

كيفية الانخراط:

كل منظمة أو هيكل أو مؤسسة ترغب في الانخراط يجب عليها التقيد بالشروط التالية:

- عدم التحيز فيما يخص بقية الأعضاء
- الاستقلالية في التفكير وأخذ القرارات
- عالمية مجال التدخل
- الاحترام المتبادل بين الأعضاء
- التشاور والتوافق حول شؤون الشبكة
- التراضي هو الوسيلة الأساسية لأخذ القرارات
- الدفاع عن الشبكة و تطويرها

يقدم الراغبون في الانخراط مطالبا للمنسقين المحليين للمشروع, و هناك ميثاق للانخراط يقع إمضائه من طرف الأعضاء الجدد الذين يقع قبولهم.

REME

www.reme.info

نشر المنتدى الاقتصادي العالمي في تقريره حول القدرة التنافسية أن البلدان التي لها مواصفات بيئية عليا هي أيضا البلدان التي لها في نفس الوقت القدرة التنافسية الأعلى.

إن الهدف الأساسي للمشروع هو بعث شبكة ناجحة لتبادل المعلومات و نشر المفاهيم و الآليات التي ترمي إلى تدعيم القدرة التنافسية البيئية و تبني أهم مواصفات الإنتاج و الجودة.

تشمل المقاربة الإقليمية للمشروع بصفة خاصة ممثلي القطاع الخاص و كذلك شركائهم في الوزارات المكلفة بالبيئة و الصناعة, كما يمكن لأعضاء الشبكة خصوصا:

- المساهمة في المشاريع الجديدة المحدثة على المستوى الوطني و الإقليمي.
- الانتفاع بالخدمات المقدمة من طرف المشروع.
- تنمية الاتصالات و عمليات الشراكة على المستوى المغربي و الأورومتوسطي.

الانعكاسات المأمولة من الناحية التنافسية بدون اعتبار الأسعار:

- تطوير الإمكانيات في ميدان الاستشارة و عرض الخدمات البيئية للقطاع الخاص.
- نقل المعرفة و المعلومات فيما يخص القوانين و أنظمة التشجيعات.

كما يساهم المشروع بصفة خاصة في تحقيق أهداف الألفية بمعنى:

- الهدف 7: ضمان بيئة نظيفة و مستدامة.
- الهدف 8: و ضع شراكة عالمية للتنمية.